BWC/CONF.VII/WP.17

21 October 2011
Arabic
Original: English

المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة

جنيف، ٥-٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت
متابعة توصيات وقرارات المؤتمر الاستعراضي السادس ومسألة الاستعراض المقبل للاتفاقية

وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية: التخطيط للمستقبل

ورقة مقدمة من جنوب أفريقيا

أولاً - الترتيبات الحالية

١- أنشأ المؤتمرُ الاستعراضي السادس وحدةَ دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية عام ٢٠٠٦، و"مولتها الدول الأطراف خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١". وبدأت عملها في آب/أغسطس ٢٠٠٧، ويقع مقرها في فرع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في جنيف، ويعمل فيها ثلاثة موظفين بدوام كامل، على النحو المحدد في ولايتها.

٢- وتُموِّل الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية الوحدة بالكامل من خلال ميزانية الاجتماع السنوي للخبراء واجتماع الدول الأطراف في عملية ما بين الدورات ٢٠٠٧-٢٠١٠، ومن ميزانية المؤتمر الاستعراضي السابع ولجنته التحضيرية في عام ٢٠١١. وتمت الموافقة على ميزانية عملية ما بين الدورات ٢٠٠٧-٢٠١٠ في المؤتمر الاستعراضي السادس عام ٢٠٠٦ (انظر الوثيقة BWC/CONF.VI/4)؛ وتمت الموافقة على ميزانية المؤتمر الاستعراضي في اجتماع الدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (انظر الوثيقة BWC/MSP/2010/5/Rev.1). وتتكون ميزانية الوحدة من تكاليف مرتبات الموظفين الثلاثة، بالإضافة إلى مبلغ صغير لتكاليف السفر (١٠ ٠٠٠ دولار أو ٢٠ ٠٠٠ دولار) وللمعدات المكتبية (٥ ٠٠٠ دولار).

الرجاء إعادة الاستعمال

٣- وهذه الطريقة في التمويل ملائمة لكنها تعني أن الدول الأطراف التي تشارك في الاجتماعات في سنة معينة هي وحدها التي تدفع في الواقع حصصها من تكلفة الوحدة لذلك العام. وفي ظل عدم وجود نص عن الوحدة في اتفاقية الأسلحة البيولوجية نفسها، ثمة سؤال عما إذا كان من الممكن أن يطلب إلى جميع الدول الأطراف دفع اشتراكات مقررة للوحدة.

٤- قدمت بعض الدول الأطراف تبرعات إلى الوحدة، خُصصت، عموماً، لمشاريع محددة ضمن ولاية الوحدة (حلقات عمل بشأن التنفيذ الوطني أو التوعية أو تدابير بناء الثقة، على سبيل المثال).

٥- ويوفر مكتب شؤون نزع السلاح قدراً كبيراً من الدعم الإداري للوحدة دون مقابل، بما في ذلك الدعم بالحيز المكتبي والهواتف والنسخ التصويري وتجهيز إجراءات السفر، وما إلى ذلك. ويستند ذلك إلى قرار الجمعية العامة السنوي بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، (آخر قرار هو ٩٢/٦٥) الذي يطلب إلى الأمين العام "أن يواصل تقديم ما يلزم من مساعدة إلى الحكومات الوديعة، وأن يوفر ما قد يلزم من خدمات لتنفيذ مقررات المؤتمرات الاستعراضية وتوصياتها".

٦- وعلى الرغم من أن مقر الوحدة من الناحية الإدارية يقع في مكتب شؤون نزع السلاح، وأن موظفيها يتبعون إدارياً لهذا المكتب، فإن الوحدة تابعة، فيما يتعلق بمسائل السياسة العامة، تبعية كاملة، للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي توجه حصرياً عمل الوحدة، من خلال رئيس عملية ما بين الدورات أو رئيس المؤتمر الاستعراضي.

ثانياً - تجربة وحدة دعم التنفيذ ٢٠٠٧-٢٠١٠

٧- أثبتت الوحدة نجاحها إلى حد كبير في العمل، وهي تحظى بشعبية لدى الدول الأطراف من كل المناطق الجغرافية والأطياف السياسية. والواضح أن الوحدة لبت حاجة حقيقية، وبُعيد إنشائها، فاق الطلب على خدماتها قدرتها المحدودة جداً. وأثبتت ولاية الوحدة أنها من المرونة الكافية لتغطية جميع الأنشطة التي طلبتها الدول الأطراف؛ ولا تجد الوحدة ولايتها الحالية مقيدة في الممارسة العملية.

٨- لكن الموارد البشرية والمالية تمثل العائق الرئيسي لأنشطة الوحدة. ويرجع هذا العائق أساساً إلى استناد ميزانية الوحدة وهيكلها على مدى السنوات الخمس الماضية إلى افتراضات وليس إلى تخطيط سليم، مما أدى إلى عدم تقدير الأنشطة والتكاليف تقديراً صحيحاً. أما غياب التخطيط فيرجع سببه إلى الافتقار إلى المعلومات الإدارية وعدم تخصيص وقت للتخطيط خلال المؤتمر الاستعراضي. وقد كان هذا الوضع مقبولاً في السنوات الخمس الماضية، لكن لا ينبغي أن يكون مقبولاً في المستقبل لأن جميع المعلومات الإدارية للسنوات الخمس الماضية باتت متاحة ويمكن إيجاد الوقت للتخطيط والميزنة.

ثالثاً – الترتيبات الممكنة في المستقبل

٩- يتعين أن يرتبط أي قرار يتخذ بشأن هيكل الوحدة وحجمها في المستقبل ارتباطاً وثيقاً بالمهام التي تقرر الدول الأطراف تنفيذها خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وقد ذكرت الدول الأطراف، خلال السنة الماضية، مجموعة متنوعة من الوظائف الجديدة المحتملة، لكن لا يوجد اتفاق حول دور الوحدة ومهامها حتى الآن. وكما ذكر من قبل، لن يُقبل بعد الآن الاعتماد على افتراضات في وضع هيكل الوحدة وميزانيتها. بل ينبغي أن يستند هيكل الوحدة والميزانية إلى التخطيط السليم ما دام هناك توافق في الآراء بشأن دورها ووظائفها. وبما أن ذلك لن يتحقق إلا في نهاية المؤتمر الاستعراضي، من الواضح أن الوقت لن يكون كافياً خلال المؤتمر الاستعراضي لوضع تخطيط سليم.

رابعاً – مقترح

١٠- يُقترح ما يلي:

(أ) يقرر المؤتمر الاستعراضي وظائف الوحدة وتوضع ميزانية على أساس تلك الوظائف للفترة الممتدة حتى نهاية عام ٢٠١٢؛

(ب) يطلب المؤتمر الاستعراضي إلى الوحدة وإلى الدول الأطراف المهتمة وضع تخطيط مفصل متعلق بهيكل الوحدة وميزانيتها لعام ٢٠١٣ إلى أن يحين موعد المؤتمر الاستعراضي المقبل كي يقره اجتماع الدول الأطراف في نهاية عام ٢٠١٢.